S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/1144
8 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأبلغكم بأن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اعتمدت خلال الدورة التي عقدتها يوم الثلاثاء ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ برئاسة رئيس الوزراء موسير بولاتوفيتش مذكرة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بعثت نسخة منها طي رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وجهتها إليكم ملتمسا توزيعها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/1999/1124، المرفق).

وذكرت الحكومة اليوغوسلافية لدى اعتمادها للمذكرة أن المذكرة تشير إلى أن الحالة الأمنية والحالة العامة في كوسوفو وميتوهيا - الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي من جمهورية صربيا التي تشكل جزءا من يوغوسلافيا - بعد انتشار الوجود الأمني والوجود المدني الدوليين، تتسمان بالإرهاب الجماعي ضد الصرب والفئات الأخرى غير الألبانية.

وما مقتل ٤٤٧ من الصرب ومن جماعات عرقية أخرى واختطاف ٦٤٨ شخصا وطرد أكثر من ٣٣٠ ٠٠٠ من الصرب والمنحدرين من الجبل الأسود ومن فئات غير ألبانية أخرى من الإقليم إلا نتيجة مباشرة للموقف غير المسؤول والمتراخي لقوة كوسوفو ولبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لا سيما موقف الممثل الخاص برنارد كوشنير.

وبما أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أوفت بالكامل بجميع التزاماتها المحددة في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وفي وثائق أخرى ذات الصلة، فإن الحكومة تطالب جميع العناصر الأخرى، وعلى رأسها قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بأن تفي كذلك بالتزاماتها بالكامل دون تأخير. وهذا شرط مسبق لتحقيق الأهداف والمهام الأساسية للوجودين الدوليين في كوسوفو وميتوهيا اللذين حدد إطارهما بصورة واضحة في القرار المذكور أعلاه.

واحتراما لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإن الحكومة اليوغوسلافية لن تعترف بمقررات القوة والبعثة التي لا تتماشى مع القرار المذكور. فقد قبلت يوغوسلافيا عن طواعية، باعتبارها بلدا ذا سيادة ودولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة، انتشار قوات دولية في أراضيها تحت إشراف الأمم المتحدة لكنها تلح على أن

يكفل مجلس الأمن الاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية ويتخذ التدابير الواردة في قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩) في هذا الصدد.

وتلح الحكومة اليوغوسلافية على إبطال جميع التوجيهات التنظيمية والمقررات غير القانونية التي اتخذها الممثل الخاص للأمين العام والتي تنتهك سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية من قبيل استحداث عملة منفصلة ورسوم جمركية وتعيين القضاة بشكل تعسفي وفتح مطار بريشتينا للرحلات المدنية ... الخ. كما تطالب بأن تعاد إلى أصحابها جميع ممتلكات الدولة والممتلكات العامة والمجتمعية والخاصة التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني. وتكرر الحكومة اليوغوسلافية مطالبتها بتمكين الجيش اليوغوسلافي وقوات الشرطة الصربية، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والاتفاق العسكري التقني (S/1999/682، المرفق، الضميمة)، من العودة إلى كوسوفو وميتوهيا لتهدئة الحالة الأمنية في الإقليم والحيلولة دون هجرة الصرب المتبقين والفئات الأخرى غير الألبانية.

وتطالب الحكومة اليوغوسلافية بشدة بإلغاء الوثيقة المتعلقة بتحويل جيش تحرير كوسوفو الزائف وبتجريد جيش تحرير كوسوفو من السلاح فورا بدون شروط وبصورة تامة وبمحاكمة زعمائه المسؤولين عن الجرائم الجماعية والتطهير العرقي المنظم.

كما تطالب الحكومة اليوغوسلافية بأن يكفل مجلس الأمن العودة الطوعية والمأمونة لجميع الصرب والفئات الأخرى غير الألبانية المطرودين في حملة التطهير العرقي منذ وصول قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو إلى الإقليم الصربي. وتطالب بطرد جميع المواطنين الأجانب الذين دخلوا إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصورة غير قانونية.

وتكرر الجمهورية اليوغوسلافية مطالبتها بتوقيع اتفاق شامل بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والأمم المتحدة بشأن تنظيم مركز الوجودين الدوليين تحت إشراف الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا وإنشاء لجنة لرصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والوثائق الأخرى ذات الصلة.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال بالنيابة